

دليل عملي موجه للأحزاب والقوى السياسية اليمنية حول العدالة الانتقالية



الاستشاري : راشد محمد



منظمة سام للحقوق والحريات

منظمة حقوقية يمنية مستقلة غير ربحية بدأت نشاطها في يناير / كانون الثاني 2016 ، وحصلت علي ترخيص عمل في ديسمبر / كانون الأول 2017 . تسعى المنظمة لرصد وثيق انتهاكات حقوق الانسان في اليمن ، والعمل علي وقف الانتهاكات من خلال العمل علي المناصر بالشراكة مع المنظمات المحلية والدولية ، احدثا وعي حقوقي من خلال العمل علي التنمية الحقوقي في واواسط المجتمع ، والعمل علي محاسبة منتهكي حقوق الانسان في اليمن بالتعاون مع الاليات الدولية والمنظمات الحقوقية

رابطة أمهات المختطفين

منظمة حقوقية تقودها نساء، تأسست في إبريل 2016 وتشكلت من مدافعات عن حقوق الإنسان وأمهات وزوجات المعتقلين. تعمل رابطة أمهات المختطفين على رصد وتوثيق حالات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري ورفعها للجهات المعنية، وتهدف لبناء ذاكرة حقوقية تحفظ للضحايا حقوقهم في المساواة والإنصاف في مرحلة ما بعد الحرب. كما تعمل على إيصال صوت الضحايا في المحافل الوطنية والدولية، والتواصل المستمر مع أصحاب القرار والوساطات المحلية، بهدف الإفراج عن المحتجزين / ات وتقديم الدعم النفسي الاجتماعي للناجين من الضحايا وذويهم.

معهد دي تي (DT Institute)

منظمة غير ربحية ملتزمة بمبدأ "التنمية بطريقة مختلفة". ينفذ المعهد برامج تنموية عالمية معقدة في البيئات المتأثرة بالصراع والهشّة والمغلقة، ويمول مبادرات فكرية رائدة تسهم في تحفيز الابتكار وتحسين حياة الناس من خلال برامج قائمة على الأدلة. ويعمل المعهد بالشراكة مع المجتمعات والقادة لبناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود، وأكثر عدلاً وإنصافاً وشمولاً وديمقراطية، وضمان استدامتها.



برنامج دعم السلام في اليمن من خلال المساواة والمصالحة وتبادل المعرفة (SPARK)

كتبت هذه الورقة ونُشرت كجزء من برنامج دعم السلام في اليمن من خلال المساواة والمصالحة وتبادل المعرفة (سبارك)، وهو إطار علمي وتطبيقي يهدف إلى نقل مفاهيم العدالة الانتقالية من المستوى النظري إلى الممارسة المجتمعية. يقوم المشروع على تعزيز الوعي والقدرات المحلية لتفعيل آليات العدالة التصالحية والمساواة وجبر الضرر، بوصفها مدخلا لتحقيق سلام مستدام يقوم على الحقيقة والإنصاف والمشاركة. ويرتكز على فكرة أن العدالة ليست مسارا قانونيا فحسب، بل عملية اجتماعية وثقافية تُسهم في ترميم النسيج الوطني واستعادة الثقة وإعادة بناء الذاكرة الجماعية على أسس الاعتراف والمصالحة.

ويعمل البرنامج بالتنسيق الوثيق مع تحالف العدالة من أجل اليمن (J4YP)، وهو تحالف يضم عشر منظمات مجتمع مدني يمنية تناصر العدالة والمساواة وبناء السلام لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في مختلف أنحاء اليمن. وفي إطار هذا البرنامج، يشترك شركاء سبارك وأعضاء التحالف المجتمعات المحلية والجهات السياسية الفاعلة في مبادرات المصالحة والعدالة التصالحية، بهدف تعزيز قدراتهم على المشاركة في عمليات العدالة الانتقالية.



1	توطئة.....
10	ماذا يتضمن هذا الدليل؟.....
10	لمن يوجه هذا الدليل؟.....
11	بنية الدليل.....
	معلومات عن العدالة الانتقالية وتجربتها في اليمن.....
17	الفصل الأول : مواقف الأحزاب من العدالة الانتقالية.....
18	1.1 أنماط الفاعلين السياسيين في اليمن.....
21	1.2 الخبرة السياسية وأثرها على تصورات العدالة الانتقالية.....
21	1.3 التحدي المركزي: بناء توافق سياسي حول العدالة.....
22	الفصل الثاني : آليات العدالة الانتقالية في اليمن: الفرص والتحديات.....
	الفصل الثالث : الأحزاب السياسية اليمنية ومسارات بناء التوافق حول العدالة الانتقالية.....
29	
	3.1 التوافق السياسي كمدخل للعدالة الانتقالية.....
31	3.2 العوامل المؤثرة في مواقف الأحزاب.....
32	3.3 فرص بناء التوافق بين الأحزاب.....
32	المجالات الأكثر قابلية للتوافق.....
32	المجالات الأكثر حساسية.....
33	3.4 دور الأحزاب في دعم العدالة الانتقالية.....
34	3.5 نحو شراكة وطنية للعدالة الانتقالية.....
	الفصل الرابع : خارطة الطريق التنفيذية وآليات بناء التوافقات.....
36	الحوار الوطني المفتوح.....
37	ميثاق الشرف السياسي.....
38	4.1 دليل الخطاب السياسي المشترك.....
39	4.2 خارطة الطريق التنفيذية للعدالة الانتقالية في اليمن بعد انتهاء الحرب.....
39	مرحلة التهيئة وبناء الثقة.....
39	مرحلة الإطار القانوني والمؤسسي.....

40.....	مرحلة كشف الحقيقة وجبر الضرر.....
40.....	مرحلة المساءلة والإصلاح المؤسسي.....
41.....	4.3 مؤشرات قياس نجاح خارطة الطريق.....
42.....	الفصل الخامس.....
42.....	الخلاصة العامة والتوصيات.....
43.....	5.1 الخلاصة العامة.....
44.....	5.2 الاستنتاجات الرئيسية.....
45.....	5.3 التوصيات.....
46.....	توصيات عملية ذات أولوية عاجلة

توطئة

يأتي هذا الدليل في سياق مرحلة سياسية معقدة تعيشها اليمن، حيث شهدت العملية السياسية تراجعاً ملموساً جراء النزاع المستمر منذ ما يزيد على عقد من الزمن، وقد ألقى هذا النزاع بظلاله المباشرة على شتى جوانب الحياة العامة، ملقياً بتأثيره على الأحزاب السياسية التي انحسر دورها لصالح أولويات تركزت حول المسارات العسكرية والإنسانية، مما أفضى إلى تراجع خطابها السياسي، وطغيان مشهد الحرب.

ومع استمرار الصراع، برزت قوى سياسية جديدة بخلفيات طائفية ومناطقية وجهوية، ليرتكز المجال العام على اصطفاقات تفتقر إلى الاعتبارات الوطنية الشاملة.

ونظراً لحدثة نشأة هذه القوى وغياب تمثيلها في مؤتمر الحوار الوطني الذي عُقد بين عامي 2012م و2013م، أصبح من الضروري استكشاف توجهاتها ورؤاها تجاه قضايا العدالة الانتقالية. ومع ذلك، لم يكن مؤتمر الحوار الوطني بمعزلٍ عن مسار العدالة الانتقالية، فقد أفرد لها محوراً رئيسياً، وشهد تشكيل فريق خاص بها.

كما أنجزت وزارة الشؤون القانونية حينها مشروع قانون للعدالة الانتقالية جرى تعديله لاحقاً لكنه لم يقدم إلى البرلمان، وهو ما يعكس قلق القوى السياسية المستمر إزاء هذا الملف.

وفي ظل هذه المعطيات، تبرز العدالة الانتقالية كأحد أهم الملفات الحقوقية والسياسية لإعادة صياغة العلاقة بين السلطة والمواطن ضمن مسار يركز على الإنصاف والمصالحة.

ومن هذا المنطلق، سعى الدليل إلى استقصاء الملامح الأولية، لرؤى الأحزاب والقوى السياسية لتعريف آليات العدالة الانتقالية وتحديد أولوياتها، بهدف توفير أرضية مشتركة للعدالة الانتقالية. ولتحقيق هذه الغاية، تُفذت خمس جلسات نقاش مركزة جمعت 76 مشاركاً ومشاركة من قيادات وخبراء ونشطاء حقوقيين، بالإضافة إلى إجراء مقابلات فردية معمّقة.

وشملت قائمة الأحزاب والقوى السياسية المشاركة في هذه الأنشطة 14 مكوناً رئيسياً، تتوزع بين الأحزاب التقليدية والقوى السياسية.

وفي سياق إعداد الدليل واجهنا عدّة صعوبات أبرزها: غياب رؤى سياسية مكتوبة لدى الأحزاب حول العدالة الانتقالية والتي تعرضت لأضرار بالغة طالت بنيتها التنظيمية، ومقراتها، ووسائل إعلامها جراء النزاع، ناهيك عن كون الملف لا يزال متجدداً في ظل استمرار النزاع وغياب أفق الحل السياسي. كما أن الأحداث الأخيرة منذ عام 2014م قد أفرزت وقائع وأنماطاً جديدة من الانتهاكات.

ولمعالجة ذلك، لجأ فريق الباحث ومنظمة سام لحقوق والحريات إلى التواصل مع قيادات القوى السياسية والخبراء، لتعزيز القيمة العملية للدليل في ظل ظروفٍ سياسيةٍ غير مستقرة. وعلى الرغم من تضرر الأحزاب بشكل كبير من تبعات النزاع الذي أعاد تشكيل خارطة النفوذ، لا تزال العدالة الانتقالية موضوعاً مؤجلاً في أولوياتها، فعندما تطرّح هذه القوى تعاريف للعدالة، فإنها تعكس مخاوفها؛ إذ تراها بعض الأطراف "عملية تصالحية للتخلص من انتهاكات الماضي"، بينما تعتبرها أطراف أخرى "عملية واسعة تنطلق من المساءلة والمحاسبة".

وفي السياق ذاته، تتفق القوى السياسية على أهمية كشف الحقيقة، وجبر الضرر، بيد أنها لا تقدم طرناً مفصلاً لآليات التنفيذ، وهذا يجعل نقاشات العدالة الانتقالية رهناً بالخطوات العملية والآليات الإجرائية التي يقترحها هذا الدليل، لتجاوز حالة الجمود الراهنة.

وإدراكاً منا أن هذا الدليل يستجلي ملامح تفكير القوى السياسية فقط، ولا يقدم رؤية نهائية، يرى الدليل ضرورة المضي في إنتاج روابط موازية خاصة بالضحايا والمجتمع المدني من جهة، والأحزاب والقوى السياسية من جهة أخرى، حيث يتيح هذا التوجه تحقيق تكامل المسارات، وتنسيق الأدوار، وإيجاد مستوى من الرقابة المتبادلة بين الضحايا والأحزاب السياسية على حدٍ سواء.

وبدلاً من الصيغ الأحادية التي قد تُنتج رؤى تصادية، توفر المسارات المتوازية بيئة ملائمة لإنتاج مقاربات حقوقية تشاركية، وهذا يستوجب استمرار العمل على بناء قدرات روابط الضحايا ومنظمات المجتمع المدني لضمان عدم استبعاد أي جهة في هذه العملية.

و يقدم الدليل حزمة من الخطوات الإجرائية والتوصيات العملية، أبرزها إنشاء منتدى يجمع الأحزاب والقوى السياسية لتنظيم الحوارات المتعلقة بالعدالة الانتقالية.

كما يوصي الدليل ببناء توافقاتٍ مشتركةٍ حول قضايا حقوق الإنسان، وتبني ميثاق شرف للخطاب الإعلامي، والعمل على تأهيل القيادات الشابة، والاستفادة من جهود المصالحة المحلية والموروث اليمني في الإنصاف (اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان).

أبرز القوى والأحزاب السياسية المشاركة في إعداد أنشطة الدليل :

الحزب الاشتراكي اليمني

التجمع اليمني للإصلاح

المؤتمر الشعبي العام

التنظيم الوحدوي الناصري

اتحاد القوى الشعبية

العدالة والبناء

الرشاد اليمني

رابطة أبناء الجنوب

المجلس الانتقالي الجنوبي

الحراك الثوري

مؤتمر حضرموت الجامع

الحراك التهامي

جماعة أنصار الله الحوثية (منتقم لهم)

المكتب السياسي للمقاومة الوطنية





ماذا يتضمن هذا الدليل؟

يتضمن هذا الدليل عرضاً للمشهود السياسي اليمني وعلاقته بالعدالة الانتقالية، ويستعرض الآليات الرئيسة للعدالة الانتقالية والفرص والتحديات المرتبطة بتطبيقها، كما يحلل مواقف الأحزاب والقوى السياسية تجاه هذه الآليات، ويقترح مبادئ لبناء التوافقات السياسية إلى جانب خارطة طريق تنفيذية وتوصيات عملية يمكن الاستفادة منها عند تصميم المبادرات والسياسات المتعلقة بالعدالة الانتقالية في اليمن.

ويستند محتوى الدليل إلى نتائج المقابلات المعمقة، والاستبيانات، والجلسات الحوارية، وتحليل الأدبيات الوطنية والدولية ذات الصلة.

لمن يُوجّه هذا الدليل؟

- الأحزاب والقوى السياسية اليمنية.
- القيادات الحزبية والفاعلين السياسيين.
- المؤسسات الحكومية وصناع القرار.
- منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية.
- الباحثين والأكاديميين المهتمين بالعدالة الانتقالية، وبناء السلام.
- الجهات الوطنية والدولية الداعمة لمسارات السلام والعدالة الانتقالية.



بُنية الدليل

ضمم هذا الدليل ليكون مرجعاً عملياً يسهل الرجوع إليه والاستفادة منه في فهم مواقف الأحزاب والقوى السياسية من العدالة الانتقالية، وفي دعم جهود الحوار وصنع السياسات. وقد روعي في تنظيمه الانتقال من الإطار النظري إلى التحليل، ثم إلى المقترحات العملية. ويتكون الدليل من خمسة فصول رئيسية :

الفصل الأول: يستعرض المشهد السياسي اليمني ويحلل مواقف الأحزاب والقوى السياسية من العدالة الانتقالية في ضوء تطور السياق السياسي اليمني.

الفصل الثاني: يتناول آليات العدالة الانتقالية، ويحلل الفرص والتحديات المرتبطة بكل آلية في السياق اليمني.

الفصل الثالث: يناقش أدوار الأحزاب السياسية في بناء التوافق، ويقدم مبادئ توجيهية لتعزيز الشراكة الوطنية حول العدالة الانتقالية.

الفصل الرابع: يقترح خارطة طريق تنفيذية لبناء توافقات استراتيجية حول العدالة الانتقالية، استناداً إلى نتائج التحليل.

الفصل الخامس: يقدم الخلاصات الرئيسية والتوصيات الموجهة للأحزاب السياسية، والمؤسسات الرسمية، والجهات الدولية الداعمة.



معلومات عن العدالة الانتقالية وتجربتها في اليمن

العدالة الانتقالية: المفهوم والمبادئ والآليات

مفهوم العدالة الانتقالية وتطورها

تعرف العدالة الانتقالية وفقاً للمنظور الأممي بأنها: "كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركبة من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق، بغية كفالة المساءلة وإقامة العدل وتحقيق المصالحة"¹ وقد برز هذا المفهوم في سياق معالجة الفراغ القانوني والانتهاكات الجسيمة التي تشهدها مجتمعات الصراع وما بعد الصراع²، حيث أضحت "أول حتمية للعدالة" هي الوقاية ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع³.

وتتميز العدالة الانتقالية عن العدالة الجنائية التقليدية، بكونها نهجاً شاملاً يتجاوز مجرد الملاحقة القضائية، ليشمل آليات قضائية وغير قضائية⁴، دولية ووطنية، تهدف في مجملها إلى استعادة ثقة الجمهور في مؤسسات الحكم وتعزيز سيادة القانون⁵.

تستند العدالة الانتقالية إلى مجموعة من المبادئ الجوهرية التي تضمن شرعيتها وفعاليتها، وفي مقدمتها الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، حيث يجب أن تكون هذه المعايير هي الأساس المرجعي لجميع الأنشطة⁶.

كما يُعد مبدأ "الملكية الوطنية" ركيزة أساسية؛ إذ لا يمكن لأي مبادرة مفروضة من الخارج أن تحقق نجاحاً مستداماً دون مشاركة عامة مجدية، تشمل الضحايا والمجتمع المدني⁷.

ومن المبادئ الصارمة أيضاً: رفض العفو العام عن جرائم الإبادة الجماعية، أو جرائم الحرب، أو الجرائم ضد الإنسانية، حيث لا يجوز لاتفاقات السلام التي تقرها الأمم المتحدة أن تعّد بإصدار مثل هذه الأحكام⁸، ويرتبط ذلك بضرورة مراعاة الفوارق بين الجنسين، وحماية الفئات الضعيفة مثل: الأطفال، والأقليات، لضمان إنصافهم ومنع زيادة معاناتهم⁹.

آليات العدالة الانتقالية

تنوزع آليات العدالة الانتقالية كالتالي:



كشف الحقيقة: وتتمثل في لجان تقصي الحقائق التي تُعَدُّ هيئات رسمية مؤقتة غير قضائية، تهدف إلى إثبات الحقائق المتعلقة بالانتهاكات السابقة، وتشجيع المساءلة، وتقديم توصيات لإصلاحات مؤسسية.¹⁰

المساءلة والملاحقات القضائية: تهدف إلى مكافحة الإفلات من العقاب عبر محاكم دولية مختلطة، أو وطنية، وهي أداة لإثراء فقه القانون الجنائي الدولي، وتعزيز ثقة الجمهور في قدرة الدولة على إنفاذ القانون.¹¹

جبر الضرر وتعويض الضحايا: يشمل عناصر مادية ومعنوية مثل: رد الحقوق القانونية، وبناء النُصَب التذكارية، والاعتذارات الرسمية، مما يسهم في إعادة بث الثقة في نفوس الضحايا تجاه الدولة.¹²

إصلاح المؤسسات وضمان عدم التكرار: وتبرز هنا آلية فحص السجلات الشخصية لاستبعاد المسؤولين عن التجاوزات من الخدمة العامة، وخاصةً في أجهزة الشرطة والقضاء، مما يرسخ مشروعية الهياكل الرسمية الجديدة.¹³

1 الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام: سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع وفي مجتمعات ما بعد الصراع، مجلس الأمن، الوثيقة 23، 5/2004/616 أغسطس 2004، ص 6، فقرة 16..

2 الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 6، فقرة 8.

3 الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 2، فقرة 3.

4 للأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 3، فقرة 6.

5 الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 5، فقرة 4.

6 الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 13، فقرة 25.

7 الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 7، فقرة 9.

8 الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 7، فقرة 10.

9 الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 7، فقرة 10.

10 الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 29.

11 الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 9.

12 الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 10.

13 الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 10.

تجربة العدالة الانتقالية في اليمن بعد 2011م:

شهد مسار العدالة الانتقالية في اليمن منذ 2011م مساراً معقداً؛ وذلك بسبب مسارات التفاوض حولها والجهات الراعية لها، حيث أن هذا المسار جاء برعاية مجلس التعاون الخليجي لفك الأزمة آنذاك، ولم يأت نتيجة انهيار النظام بشكل كامل، وقد انعكس ذلك على مسألة التفاوض على حدود المساءلة.¹⁴

وعليه، أقرت المبادرة الخليجية بتنحي الرئيس الأسبق علي عبد الله صالح من السلطة، مقابل منحه حصانة شاملة من المساءلة والملاحقة القضائية، تمت المصادقة عليها في البرلمان في يناير 2012م، غير أن هذا الانتقال لم يكن تخلياً كاملاً عن الحياة السياسية، حيث بقي الرئيس الأسبق على رأس حزب المؤتمر الشعبي العام ويمتلك نفوذاً قوياً واجتماعياً واسعاً.¹⁵

بعد توقيع الاتفاق الخليجي، امتدت عملية التفاوض السياسي إلى مؤتمر الحوار الوطني الذي مثل آنذاك إطاراً لمناقشة موضوع العدالة الانتقالية، ومع ذلك ظل هذا المسار - أي العدالة الانتقالية - خاضعاً لقيود سياسية سابقة فرضتها المبادرة الخليجية ومصادقة البرلمان للحصانة. وقد ناقشت مجموعة العمل داخل المؤتمر صياغة المبادئ العامة للعدالة الانتقالية؛ لكن الآراء اصطدمت بمسألة النطاق الزمني للقانون ومدى مرجعيته، أي: هل يمكن تطبيقه في إطار زمني، على الانتهاكات التي كانت قبل 2011م.¹⁶

في الوقت نفسه، سعى فريق العمل المعني بالعدالة الانتقالية للاستناد إلى الوثائق الأممية بهدف تجاوز القيود التي فرضها قانون الحصانة والدفع نحو مسارٍ موازٍ للمساءلة الجنائية، إلا أن هذه الجهود ظلت محدودة من حيث تأثيرها العملي والسياسي.

وقد أدى ذلك إلى جعل توسيع النطاق الزمني للقانون مسألة ذات حساسية سياسية مرتفعة، نظراً إلى ما يمكن أن يترتب عليه من توسيع دائرة المساءلة لتشمل أطرافاً متعددة.

وفي هذا السياق، اتجهت الأطراف السياسية الفاعلة وبتأثير من الوسيط الخليجي إلى حصر نطاق القانون في فترة زمنية محددة، حالت دون قيام مسار شامل للمساءلة عن الانتهاكات السابقة.¹⁷

14 نهى أبو الدهب، "اليمن المبادرة الخليجية وحزب المؤتمر الشعبي العام"، في: نهى أبو الدهب، "إعادة التفكير في العدالة الانتقالية: محاكمة القادة السياسيين في المنطقة العربية -- دراسة حالة مقارنة لمصر وليبيا وتونس واليمن" (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة درم، 2015، ص. 87-88).

شكّل الاستقطاب الحزبي أحد المتغيرات المؤثرة في تشكيل مسار العدالة الانتقالية اليمنية، ولم يتخذ هذا الاستقطاب صورة ثنائية وإنما اتسم بتعدد أطرافه وشمل قوى سياسية وحزبية وعسكرية متعددة، وأسهم هذا التعدد في تعقيد إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية شاملة بشأن المحاسبة، نظراً إلى اختلاف مصالح الأطراف ومواقفها تجاه المساءلة.¹⁸

وقد امتد تأثير هذا الاستقطاب إلى عمل القضاء نفسه والذي ظل منقسماً على أسس قبلية وفصائلية، الأمر الذي حدّ من قدرته على التعامل بجدية مع القضايا ذات الحساسية السياسية، خاصة القضايا التي تتصل بكبار المسؤولين، ففي أبريل 2013م أصدر النائب العام أمراً بفتح تحقيق في اتهامات بالإرهاب ضد الرئيس السابق ومقرين منه، غير أن هذا الإجراء لم ينتج عنه تطور فعلي في مسار المساءلة، واستمر صالح في رئاسة حزبه دون أن تُفرض عليه عوائق قانونية تحول دون استمرار دوره السياسي.¹⁹

لم يكن دور مجلس التعاون الخليجي في هذه العملية محايداً أو تقنياً، وإنما ارتبط بخيار سياسي بشأن طبيعة التسوية الانتقالية، فقد دعمت دول الخليج "صيغة الحصانة" بدلاً من الاتجاه إلى تفكيك النظام السابق بصورة كاملة، إذ ارتبط هذا الاختيار بمخاوف "جيوسياسية" لدى دول الخليج من تداعيات استمرار الاضطراب السياسي والأمني في اليمن ومن تأثيراته المحتملة في الاستقرار الإقليمي.²⁰

¹⁵ نهى أبو الذهب، "الانتقالات غير النمطية"، في: نفس المصدر السابق، ص. 185-186.

¹⁶ نهى أبو الذهب، "اليمن المبادرة الخليجية وحزب المؤتمر الشعبي العام"، ص. 87-88.

¹⁷ نهى أبو الذهب، "اليمن محتوى ومدى قرارات الملاحقة القضائية"، في: نفس المصدر السابق، ص. 171-172.

¹⁸ نهى أبو الذهب، "اليمن دور الفاعلين الدوليين والجيوسياسية"، في: نفس المصدر السابق، ص. 166-167.

¹⁹ نهى أبو الذهب، "اليمن التفاوض بشأن المبادرة الخليجية"، ص. 165.

²⁰ نهى أبو الذهب، "اليمن محتوى ومدى قرارات الملاحقة القضائية"، ص. 172.

أما الأمم المتحدة، فقد اتسم دورها في هذا السياق بالتعدد. فمن ناحية، شارك ممثلوها، ومن بينهم ممثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان، في الجهود المتعلقة بتحديد حدود قانون الحصانة، ودعموا محاولة قصر نطاقه على "المناصب العليا"، واندرج هذا الموقف ضمن المسار التفاوضي الذي قادتته دول الخليج، من خلال التعامل مع التسوية السياسية القائمة وحدودها. من ناحية أخرى، استخدم فريق العمل المعني بالعدالة الانتقالية "الوثائق الأمامية"، بهدف تجاوز القيود التي فرضها قانون الحصانة والدفع باتجاه إنشاء مسارٍ موازٍ للمساءلة الجنائية، غير أن هذه الجهود ظلت محدودة في قدرتها على إحداث تغيير عملي وسياسي في مسار العدالة الانتقالية في ظل استمرار القيود التي فرضتها التسوية السياسية التي نشأ عنها الانتقال منذ بدايته²¹.

²¹ نهى أبو الذهب، "الفاعلون المحليون والدوليون: أنصار رؤى متنافسة للعدالة الانتقالية"، في: نفس المصدر السابق ص. 200.



الفصل الأول : مواقف الأحزاب من العدالة الانتقالية



1.1 أنماط الفاعلين السياسيين في اليمن

يستند هذا التصنيف إلى الأنماط العامة التي أظهرتها البيانات المجمعة من المشاركين ويهدف إلى تفسير الاتجاهات العامة للمواقف، ولا يقصد تصنيف أي حزب أو قوة سياسية بعينها ضمن فئة محددة، إذ قد تختلف المواقف داخل الحزب الواحد، تبعاً للسياقات السياسية، وتعدد وجهات النظر بين أعضائه.

أولاً: الأحزاب ذات الخبرة الطويلة في الحكم:

تشمل هذه الفئة الأحزاب التي اضطلعت بأدوار محورية في إدارة الدولة خلال فترات ممتدة من التاريخ السياسي اليمني.

وتتميز هذه الأحزاب بامتلاكها خبرة مؤسسية واسعة، وشبكات تنظيمية ممتدة، وعلاقات مترابطة مع مؤسسات الدولة والفاعلين المحليين والإقليميين، كما أنها تمتلك معرفة عملية بالتحديات المرتبطة بإدارة الدولة والحفاظ على الاستقرار السياسي في البيئات الهشة. وتشير المعطيات التي استند إليها هذا الدليل - بما في ذلك المقابلات المعمقة والاستبيانات - إلى أن هذه الأحزاب تميل للنظر إلى العدالة الانتقالية من زاوية الحفاظ على التوازن السياسي وتجنب العودة إلى الصراع، ولذلك يظهر لديها اهتمام أكبر، بآليات المصالحة الوطنية وجبر الضرر مقارنة ببعض أدوات المساءلة الجنائية.

ولا يعني ذلك رفضاً مبدئياً لفكرة العدالة، بل يعكس في كثير من الأحيان مخاوف مرتبطة بإمكانية تحول بعض آليات المساءلة إلى أدوات للاستقطاب السياسي، أو إعادة إنتاج النزاعات السابقة. كما أن ارتباط هذه الأحزاب بفترات تاريخية شهدت انتهاكات أو أزمات سياسية يجعل تعاملها مع ملفات الماضي أكثر تعقيداً وحساسية.

وتكشف المقابلات النوعية أن ممثلي هذه الفئة ينظرون إلى العدالة الانتقالية باعتبارها عملية توازن بين متطلبات الإنصاف ومقتضيات الاستقرار، وأن أي اختلال في هذا التوازن قد يهدد فرص التسوية السياسية.

ثانياً: الأحزاب المعارضة التقليدية

تمثل هذه الفئة أحزاباً تمتلك تاريخاً سياسياً وتنظيماً طويلاً، لكنها لم تكن صاحبة القرار الرئيسي في إدارة الدولة خلال معظم الفترات السابقة، وتتمتع هذه الأحزاب بخبرة سياسية تراكمت عبر العمل المعارض والمشاركة في الحياة البرلمانية والنقابية والمدنية، وهو ما منحها مساحة أوسع لتبني خطابٍ حقوقي وإصلاحي مقارنة بالأحزاب المرتبطة مباشرة بإدارة السلطة.

وثُبين نتائج التقييم أن هذه الفئة تحقق مستويات مرتفعة نسبياً في مؤشرات التأييد للمساءلة والإصلاح المؤسسي وكشف الحقيقة، مع تأكيد أهمية تجنب السياسات التي قد تسهم في تعميق الانقسامات أو إطالة أمد الصراع.

ويرتبط هذا التوجه بطبيعة التجربة السياسية لهذه الأحزاب، التي مارست العمل المعارض بوصفه الدور الرئيسي لها، مع مشاركتها جزئياً في السلطة خلال بعض المراحل بتولّي حقائق وزارية محددة.

وقد أسهمت هذه الخبرة في تكوين رؤية تجمع بين المطالب المتعلقة بالمساءلة والإصلاح المؤسسي، وبين الاعتبارات المرتبطة بالحفاظ على الاستقرار السياسي وتجنب تعميق الانقسامات.

وبناءً على ذلك، يمكن أن تسهم هذه الأحزاب في أي حوار مستقبلي بشأن العدالة الانتقالية من خلال دعم التوافق حول القضايا المشتركة، مثل كشف الحقيقة، والمساءلة، والإصلاح المؤسسي، بما يعزز فرص الوصول إلى حلول تحظى بقبول أوسع بين الأطراف المختلفة. كما أظهرت المقابلات أن هذه الأحزاب تنظر إلى "الإصلاح المؤسسي" بوصفه أحد أهم الضمانات لمنع تكرار الانتهاكات، وترى أن إصلاح القضاء والأجهزة الأمنية والإدارية يمثل مدخلاً عملياً لتحقيق العدالة على المدى الطويل.

يمكن القول في هذا السياق بأن مواقع الأحزاب السياسية قد تبدلت خلال فترات زمنية معينة، وتنقلت بين مواقع السلطة والمعارضة، لكن مواقفها الحالية من آليات العدالة الانتقالية وموازنتها بين آليات العدالة ومتطلبات الاستقرار السياسي والاجتماعي، هي التي تفرض هذا التصنيف المزدوج لها، بين أحزاب ذات خبرة طويلة في الحكم، وأحزاب معارضة تقليدية، لذلك فإن التصنيف الوارد هنا ليس قطعياً ولا يعبر عن مراكزها ومواقعها الحالية.

ثالثاً: الأحزاب والقوى السياسية الناشئة

تضم هذه الفئة أحزاباً ومكونات سياسية برزت أو تعزز حضورها منذ الحراك الشعبي عام 2011م، وتوسع دورها عقب اندلاع النزاع المسلح في عام 2014م وما ترتب عليه من إعادة تشكيل موازين القوى السياسية والعسكرية في اليمن. وتشمل هذه الفئة أحزاباً حديثة التأسيس، ومكونات سياسية تشكلت استجابة للتحويلات التي أفرزها النزاع، وأخرى تستند إلى مطالب ناتجة عن مظالم تاريخية أو قضايا سياسية، فضلاً عن مكونات اكتسبت نفوذاً سياسياً من خلال سيطرتها الفعلية على مناطق جغرافية أو امتلاكها قدرات عسكرية وأمنية.

وتبين نتائج الجلسات الحوارية والمقابلات أن مواقف هذه الفئة من العدالة الانتقالية تتأثر بطبيعة نشأة كل مكون ودوره في النزاع وأولوياته السياسية، فالمكونات التي تستند إلى مظالم تاريخية ركزت بصورة أكبر على الاعتراف بهذه المظالم وجبر الضرر وضمان عدم تكرارها، بينما أولت الأحزاب السياسية الحديثة اهتماماً أكبر بآليات كشف الحقيقة، والمساءلة، والإصلاح المؤسسي.

وفي المقابل، أبدت بعض المكونات التي أصبحت أطرافاً فاعلة في النزاع تحفظات تجاه بعض آليات العدالة الانتقالية، لا سيما المساءلة القضائية مع تأكيدها على أهمية توافق هذه الآليات مع التسوية السياسية ومتطلبات الاستقرار، ويعكس ذلك تنوعاً في أولويات تطبيق العدالة الانتقالية وآلياتها دون أن يعني رفض مبدأ العدالة الانتقالية في حد ذاته.

وتبين نتائج التقييم أن هذه القوى تميل إلى تبني مقاربات أكثر تأييداً للمساءلة وكشف الحقيقة وجبر الضرر، مع تأكيدها المتكرر على أهمية معالجة الانتهاكات السابقة، وعدم الاكتفاء بالتسويات السياسية.

ويرتبط هذا التوجه بعدة عوامل من بينها : محدودية ارتباط هذه القوى بمراكز السلطة السابقة، وارتكاز خطابها السياسي على مطالب التغيير والإصلاح، إضافة إلى تمثيلها لشرائح اجتماعية ترى أن المظالم التاريخية لم تعالج بصورة كافية.

ومع ذلك، تشير النتائج أيضاً إلى أن هذه الأحزاب تواجه تحديات تتعلق بالخبرة المؤسسية، والقدرة على تحويل المطالب العامة إلى سياسات وبرامج قابلة للتنفيذ، وهو ما يجعل مشاركتها في عمليات بناء القدرات والحوار السياسي أمراً مهماً لتعزيز دورها في المرحلة المقبلة.

لا يقدم الدليل أسماء أحزاب وقوى سياسية معينة في سياق التحليل بقدر ما يقدم نظرة شاملة تستند إلى نتائج المقابلات المعمقة وجلسات النقاش المركزة.



1.2 الخبرة السياسية وأثرها على تصورات العدالة الانتقالية

تُظهر البيانات وجود علاقة بين الخبرة السياسية للأحزاب ومواقفها من بعض آليات العدالة الانتقالية، وهنا نجد توجهين رئيسيين :

_الاتجاه الأول: ينحو نحو المساءلة وكشف الحقيقة، وهذا الاتجاه أيده الأحزاب والقوى السياسية الناشئة.

_الاتجاه الثاني: يميل إلى المصالحة والاستقرار، وهذا الاتجاه تؤيده الأحزاب التي حكمت أو شاركت جزئياً في السلطة.

ويمكن تفسير هذا النمط في ضوء حقيقة أن الأحزاب التي لم تتحمل مسؤوليات حكم واسعة، غالباً ما تنظر إلى العدالة الانتقالية بوصفها "فرصة لإصلاح الاختلالات التاريخية" في حين تنظر الأحزاب الأكثر ارتباطاً بمؤسسات الدولة إلى العدالة من زاوية تأثيرها المحتمل على الاستقرار السياسي والمؤسسي.

1.3 التحدي المركزي: بناء توافق سياسي حول العدالة

تكشف نتائج الدليل أن التحدي الأكبر لا يتمثل في غياب التأييد المبدئي للعدالة الانتقالية، إنما في الاختلاف حول كيفية تطبيقها وترتيب أولوياتها.

فمعظم الأحزاب تتفق على أهمية إنصاف الضحايا وعدم تكرار الانتهاكات وتحقيق المصالحة الوطنية، غير أن الخلاف يبرز عند الانتقال إلى الأسئلة العملية المتعلقة بحدود المساءلة، وطبيعة التحقيقات، وإدارة الأرشفة، وآليات جبر الضرر، والإصلاح المؤسسي، ومفهوم وحدود المصالحة الوطنية.

ويشير ذلك إلى أن فرص التوافق لا تزال قائمة، لكنها تتطلب مساحات أوسع من الحوار، ومقاربات تراعي الهواجس السياسية والأمنية المختلفة، دون الإخلال بحقوق الضحايا أو مبادئ العدالة.

الفصل الثاني : آليات العدالة الانتقالية في اليمن - الفرص والتحديات





تمثل العدالة الانتقالية إطاراً متكاملًا لمعالجة إرث الانتهاكات الجسيمة التي تقع خلال فترات الصراع أو الحكم السلطوي أو التحولات السياسية الكبرى، وقد تطورت هذه المقاربة عبر تجارب دولية متعددة، وأصبحت تستند إلى مجموعة من الآليات المترابطة التي تشمل كشف الحقيقة، والمساءلة، وجبر الضرر، والإصلاح المؤسسي، والمصالحة الوطنية.

فبالرغم من وجود أدبيات دولية موحدة حول العدالة الانتقالية، إلا أن الخصوصية المحلية تفرض نفسها، وذلك تبعاً لظروف البلد.

ولذلك، تعتمد العدالة الانتقالية على قدرة كل مجتمع على تطوير مقاربة تستجيب لخصائصه السياسية والاجتماعية والثقافية، وفي الحالة اليمنية، تزداد أهمية هذا المبدأ نظراً لتعدد مراحل الصراع وتداخلها، وامتداد الانتهاكات عبر فترات تاريخية مختلفة، ووجود فاعلين متعددين يحمل كل منهم روايته الخاصة للأحداث.

2.1 فهم الأحزاب لآليات العدالة الانتقالية

أظهرت المقابلات والجلسات الحوارية أنّ معظم الأحزاب المشاركة تنظر إلى العدالة الانتقالية باعتبارها "عملية ضرورية لمعالجة آثار الصراع"، لكنها تختلف في تحديد الآليات التي ينبغي منحها الأولوية، فبعض الأحزاب ترى أن المساءلة وكشف الحقيقة يمثلان المدخل الأساسي لأي عملية انتقالية، انطلاقاً من قناعة مفادها أن "السلام المستدام" لا يمكن أن يتحقق دون معالجة الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين عنها.

في المقابل، تركز أحزاب أخرى على أهمية المصالحة الوطنية وجبر الضرر باعتبارهما "شرطين ضروريين" لإعادة بناء الثقة المجتمعية وتجنب إعادة إنتاج النزاع.

وتكشف هذه النتائج أن الخلاف لا يدور غالباً حول مبدأ العدالة الانتقالية نفسه، وإنما حول ترتيب مكوناتها وأولوياتها وآليات تنفيذها. لكنه بالمقابل، يعكس فهم وحدود تعاطي وتعامل الأحزاب والقوى السياسية، مع آليات العدالة الانتقالية، الأمر الذي يتطلب المزيد من الحوارات والنقاشات للوصول إلى صيغة مشتركة، ويقدم هذا الدليل إرشادات عملية يمكن من خلالها فتح نقاشات واسعة ومعقدة في هذا السياق.

2.2 المساءلة: بين مطلب العدالة ومتطلبات الاستقرار

تشكل المساءلة إحدى أكثر القضايا حساسية في النقاشات المتعلقة بالعدالة الانتقالية في اليمن؛ فمن جهة، ترى قطاعات واسعة من الضحايا ومنظمات المجتمع المدني أن المساءلة تمثل حقاً أصيلاً لا يمكن التنازل عنه، وأن تجاهلها قد يؤدي إلى ترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب وإضعاف الثقة في مؤسسات الدولة.

ومن جهة أخرى، تعبر بعض القوى السياسية عن مخاوف تتعلق بإمكانية توظيف المساءلة في سياقات الصراع السياسي، أو استخدامها بصورة انتقائية تستهدف أطرافاً بعينها دون غيرها، وتعكس هذه المخاوف إشكالية معروفة في تجارب العدالة الانتقالية حول العالم، تتمثل في كيفية تحقيق التوازن بين ضرورات المساءلة ومتطلبات الحفاظ على الاستقرار السياسي خلال المراحل الانتقالية.

وتوضح المعطيات المستخلصة من الجلسات الحوارية والمقابلات أن فرص التوافق تبدو أكثر اتساعاً لمقاربة تدريجية للمساءلة، تبدأ بالاعتراف بالانتهاكات، وكشف الحقيقة، وتحمل المسؤولية، ثم تتطور إلى آليات قانونية أكثر شمولاً في إطار توافق وطني.

2.3 كشف الحقيقة: أساس بناء الثقة

يُنظر إلى كشف الحقيقة باعتباره أحد الأعمدة الرئيسية للعدالة الانتقالية، لأنه يوفر أساساً معرفياً وأخلاقياً لفهم ما جرى وتوثيقه ومنع إنكاره مستقبلاً.

وفي السياق اليمني، تبرز أهمية كشف الحقيقة بسبب تعدد الانتهاكات وتنوع الجهات المنخرطة فيها وامتدادها عبر مراحل زمنية مختلفة. كما أن استمرار وجود آلاف الضحايا والمفقودين وأسرى المختفين قسراً يجعل الحاجة إلى معرفة الحقيقة مطلباً إنسانياً قبل أن يكون مطلباً سياسياً.

ويُظهر التحليل وجود قبول واسع نسبياً لفكرة كشف الحقيقة مقارنة ببعض آليات العدالة الانتقالية الأخرى مثل المساءلة، إلا أن هذا القبول ترافق مع تباين في الآراء بشأن آليات التنفيذ ونطاق التحقيقات والإطار الزمني لبدء تطبيقها.

وربطت سبع مكونات سياسية بدء التطبيق باستعادة مؤسسات الدولة وتحقيق قدر من الاستقرار السياسي، باعتبار ذلك شرطاً لضمان تنفيذ آليات العدالة الانتقالية بصورة فعالة. وفي المقابل، رأت جهتان سياسيتان أن بعض مسارات العدالة الانتقالية، مثل التوثيق، وكشف الحقيقة، والإعداد المؤسسي، يمكن الشروع فيها قبل استكمال استعادة مؤسسات الدولة، على أن تتولى الدولة لاحقاً تنفيذ الآليات التي تتطلب صلاحيات سيادية، مثل المساءلة القضائية وجبر الضرر.

كما عكست مواقف بعض المشاركين تبايناً في تقدير التوقيت المناسب لتفعيل الآليات المختلفة، وهذا يعكس اختلافاً في تصور متطلبات المرحلة الانتقالية. وتتمثل إحدى أبرز التحديات في غياب سرديّة وطنية جامعة حول الماضي، حيث تحتفظ مختلف الأطراف بروايات متباينة للأحداث، الأمر الذي يجعل أي جهد لكشف الحقيقة بحاجة إلى "معايير مهنية مستقلة" وآليات تتمتع بالمصداقية والحياد.

كما أن نجاح هذا المسار يتطلب توفير حماية للشهود والضحايا، وضمان الوصول إلى الوثائق والمعلومات، والاستفادة من الخبرات الوطنية والدولية في مجالات التوثيق والتحقيق والأرشفة.





2.4 جبر الضرر: من الاعتراف إلى الإنصاف

يحظى جبر الضرر بدرجات مرتفعة نسبياً من التأييد بين مختلف الأحزاب المشاركة في الدليل، وهو ما يجعله أحد أكثر مكونات العدالة الانتقالية قابلية للتوافق، ويرتبط ذلك بكون جبر الضرر لا يقتصر على التعويضات المالية، بل يشمل طيفاً واسعاً من الإجراءات التي تهدف إلى الاعتراف بمعاناة الضحايا ورد الاعتبار لهم والمساهمة في إعادة دمجهم في المجتمع.

تشمل إجراءات جبر الضرر:

- التعويضات المالية.
- الرعاية الصحية والنفسية.
- الدعم التعليمي.
- إعادة الممتلكات.
- إلغاء الأحكام الجائرة.
- تخليد ذكرى الضحايا.
- الاعتذار الرسمي عند الاقتضاء.

إن جبر الضرر لا يهدف إلى محو آثار الانتهاكات أو تعويض الخسائر بصورة كاملة، وهو أمر قد يكون مستحيلاً في كثير من الحالات، وإنما يسعى إلى "الاعتراف الرسمي بالضرر" وإعادة بناء العلاقة بين الضحايا والدولة.

وفي اليمن، يتطلب تطوير برامج فعّالة لجبر الضرر "وضع معايير واضحة وعادلة" لتحديد المستفيدين، وضمان الشفافية في إدارة الموارد، وإشراك الضحايا أنفسهم في تصميم البرامج وآليات تنفيذها.

2.5 الإصلاح المؤسسي: ضمانة عدم التكرار

أن العدالة الانتقالية لا يمكن أن تكتمل دون إصلاح المؤسسات التي ارتبطت بالانتهاكات أو عجزت عن منعها، وفي اليمن، تكتسب هذه القضية "أهمية خاصة" في ظل التحديات التي تواجه مؤسسات الدولة، وما تعرضت له من انقسامات وتآكل خلال سنوات النزاع.

ويُظهر التحليل وجود توافقٍ واسعٍ بين الأحزاب والقوى السياسية المشاركة على أن الإصلاح المؤسسي يمثل أحد المرتكزات الأساسية للعدالة الانتقالية، إذ أيدت ثمان من أصل تسع مكونات سياسية ضرورة إصلاح مؤسسات الدولة بوصفه ضماناً لمنع تكرار الانتهاكات وتعزيز سيادة القانون، مع بروز توافقٍ خاص على أولوية إصلاح السلطة القضائية وتعزيز استقلالها.

وفي المقابل، انحصرت نقاط الاختلاف في أولويات الإصلاح وآليات تنفيذه وتوقيته، حيث رأت ثلاث مكونات أن الإصلاح المؤسسي ينبغي أن ينفذ بالتوازي مع بقية آليات العدالة الانتقالية، في حين اعتبرت خمس مكونات أن نجاحه يتطلب أولاً استعادة مؤسسات الدولة وتحقيق حد أدنى من الاستقرار السياسي، بينما تبنت جهة واحدة موقفاً وسطاً يدعو إلى البدء بالإجراءات التحضيرية للإصلاح، مع استكمال تنفيذها بعد استعادة الدولة.

كما برز تباينٌ في نطاق الإصلاح، إذ ركز غالبية المشاركين على إصلاح المؤسسات السيادية، وفي مقدمتها السلطة القضائية وأجهزة إنفاذ القانون، بينما دعت بعض المكونات إلى توسيع نطاق الإصلاح ليشمل معالجة الاختلالات البنيوية في نظام الحكم، وتعزيز اللامركزية، وضمان تمثيل أكثر عدالة للمحافظات والمناطق.

وتشمل المجالات الأكثر حضوراً في النقاشات إصلاح السلطة القضائية، وتعزيز استقلالها، وإعادة هيكلة المؤسسات الأمنية والعسكرية، وتحسين نظم الرقابة والمساءلة، ومكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية في الإدارة العامة.

وينظر إلى هذه الإصلاحات باعتبارها استثماراً طويل الأمد في بناء دولةٍ قادرةٍ على حماية الحقوق ومنع تكرار الانتهاكات، وليس مجرد استجابة مؤقتة لتداعيات الصراع.

2.6 المصالحة الوطنية: نحو عقد اجتماعي

تحتل المصالحة الوطنية مكانة مركزية في النقاشات المتعلقة بمستقبل اليمن، نظراً لحجم الانقسامات السياسية والاجتماعية والمناطقية التي خلّفتها سنوات النزاع.

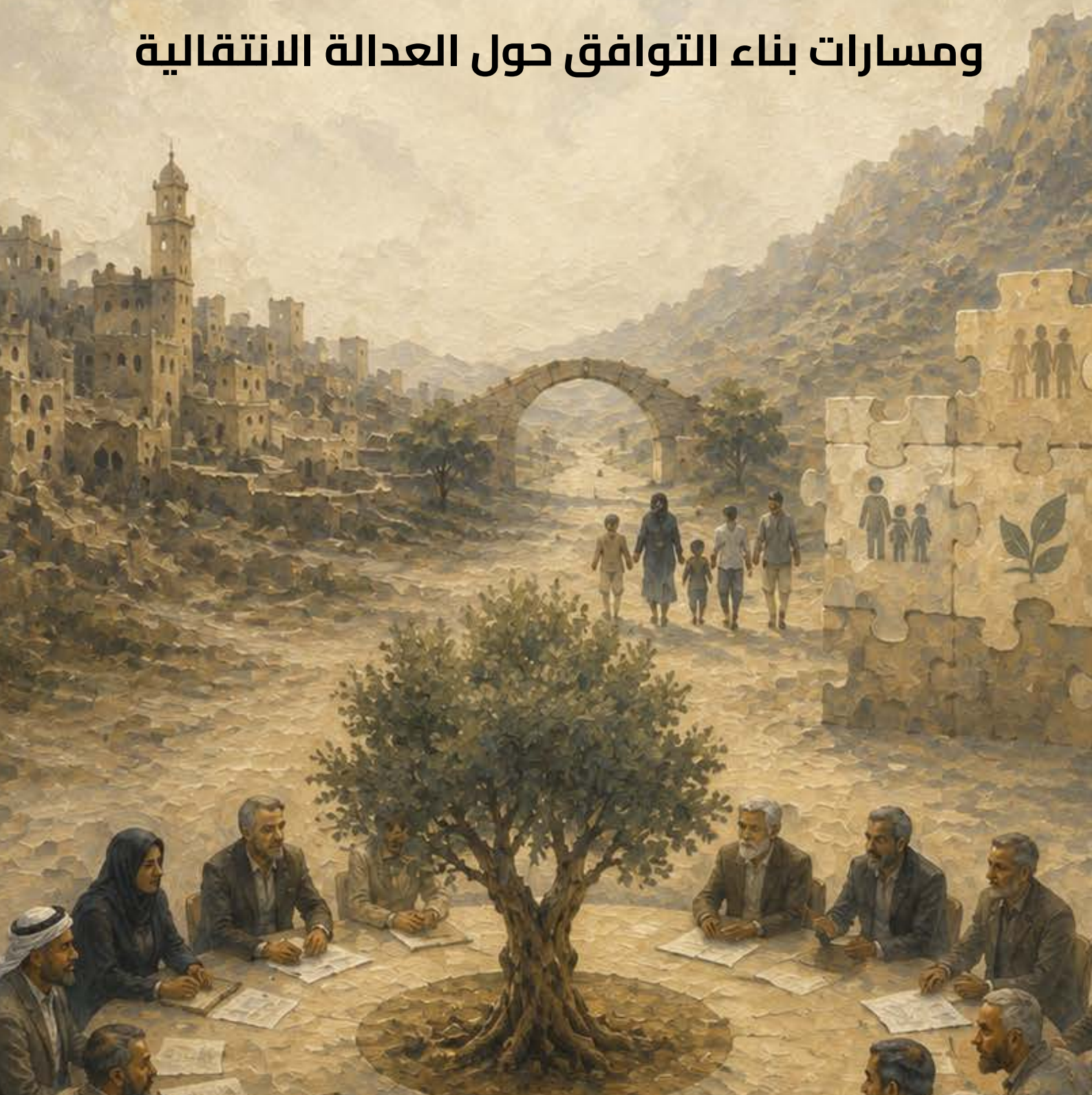
وتكشف النتائج أن مفهوم المصالحة يحظى بقبول واسع بين مختلف الأطراف، إلا أن الاختلاف يبرز حول معناه العملي وشروط تحقيقه.

فبينما ترى بعض الأطراف أن المصالحة ينبغي أن تأتي كمرحلة ثانية بعد كشف الحقيقة وتحقيق قدرٍ مناسبٍ من المساءلة، ترى أطرافٌ أخرى أن المصالحة تمثل أولوية ضرورية لتهيئة الظروف الملائمة لتطبيق بقية آليات العدالة الانتقالية.

وفي الحالة اليمنية، قد تتطلب المصالحة العمل على مستويات متعددة تشمل المستوى السياسي بين الأطراف المتنازعة، والمستوى المجتمعي داخل المناطق المتضررة، والمستوى الوطني المرتبط بإعادة بناء الشعور بالمواطنة والانتماء المشترك.



الفصل الثالث : الأحزاب السياسية اليمنية ومسارات بناء التوافق حول العدالة الانتقالية



لا تعد العدالة الانتقالية عملية قانونية أو حقوقية فحسب، بل هي في جوهرها عملية سياسية تتطلب توافقاً بين الفاعلين الرئيسيين في المجتمع والدولة.

وفي السياقات التي تشهد نزاعاتٍ ممتدةٍ أو انفصالاتٍ حادة، تصبح قدرة الأطراف السياسية على بناء أرضية مشتركة عاملاً حاسماً في نجاح أي مسار للعدالة أو المصالحة.

وفي اليمن، تبرز الأحزاب والقوى السياسية بوصفها أحد أهم الفاعلين القادرين على التأثير في مسار العدالة الانتقالية، سواء من خلال مشاركتها في صياغة التشريعات والسياسات العامة، أو من خلال دورها في تشكيل الرأي العام والمساهمة في جهود السلام وإعادة بناء الدولة.

وتُشير نتائج الدراسة إلى أن التحدي الرئيسي لا يكمن في غياب القبول المبدئي بفكرة العدالة الانتقالية، وإنما في تباين التصورات بشأن أهدافها وأولوياتها وآليات تنفيذها، ومن ثم فإن بناء التوافقات السياسية يمثل شرطاً أساسياً لتحويل المبادئ العامة إلى سياسات عملية قابلة للتنفيذ.

3.1 التوافق السياسي كمدخل للعدالة الانتقالية

تتطلب العدالة الانتقالية وجود حد أدنى من التوافق السياسي بين الأطراف المعنية، بما يضمن قبول آلياتها وشرعية تنفيذها. ويعدّ إدماجها ضمن إطارٍ وطنيٍّ شاملٍ لمعالجة آثار النزاع، وإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، أحد العوامل الرئيسة لتعزيز فرص نجاحها واستدامتها. وفي هذا الإطار، تشير النتائج إلى وجود عدد من القواسم المشتركة التي يمكن أن تشكل أساساً لحوار وطني حول العدالة الانتقالية، من أبرزها:

▪ الإقرار بأهمية معالجة آثار النزاع والانتهاكات.

▪ الاعتراف بحقوق الضحايا في الإنصاف وجبر الضرر.

▪ الحاجة إلى إصلاح المؤسسات العامة.

▪ أهمية تحقيق المصالحة الوطنية.

▪ ضرورة منع تكرار الانتهاكات مستقبلاً.

ورغم اختلاف الأحزاب حول بعض التفاصيل وأولوياتها، فإن وجود هذه المشتركات يمثل فرصة يمكن البناء عليها لتقليص فجوات الثقة وتعزيز فرص التوافق.



3.2 العوامل المؤثرة في مواقف الأحزاب

أظهرت نتائج الدراسة أن مواقف الأحزاب من العدالة الانتقالية لا تتحدد فقط وفقاً لمرجعياتها الفكرية أو برامجها السياسية، بل تتأثر أيضاً بجملة من العوامل المرتبطة بتجاربها التاريخية ومواقعها الحالية.

من هذه العوامل الخبرة في الحكم والتجربة مع النزاع حيث تؤثر طبيعة العلاقة التي ربطت الأحزاب بمراحل النزاع المختلفة في تصورهما للعدالة الانتقالية، فالأطراف التي تعتبر نفسها متضررة من مراحل معينة تميل غالباً إلى إعطاء أولوية أكبر لقضايا الحقيقة والإنصاف، في حين تركز أطراف أخرى على المصالحة وضمان الاستقرار.

كما تلعب القواعد الاجتماعية والسياسية للأحزاب دوراً مهماً في تشكيل مواقفها، فالأحزاب التي تمثل مناطق أو فئات تشعر بوجود مظالم تاريخية غالباً ما تضع العدالة وجبر الضرر ضمن أولوياتها الأساسية.

أيضاً من العوامل المهمة "البيئة السياسية الراهنة" حيث تؤثر طبيعة البيئة السياسية والأمنية في مواقف الأحزاب من العدالة الانتقالية، فكلما زادت مستويات الاستقطاب وعدم الثقة، ازدادت صعوبة الوصول إلى توافقات حول القضايا الحساسة المرتبطة بالمساءلة وكشف الحقيقة.



3.3 فرص بناء التوافق بين الأحزاب

تشير نتائج التحليل الذي تم بناء الدليل عليه إلى أن فرص التوافق لا تتوزع بالتساوي بين مختلف مكونات العدالة الانتقالية.

المجالات الأكثر قابلية للتوافق:

جبر الضرر: يعد جبر الضرر من أكثر القضايا التي تحظى بقبول بين مختلف الأطراف، نظراً لارتباطه المباشر بمعاناة الضحايا وإمكانية تقديم نتائج ملموسة على المدى القريب.

الإصلاح المؤسسي: تُبدي معظم الأحزاب تأييداً لمبدأ إصلاح مؤسسات الدولة، خاصة القضاء والإدارة العامة والأجهزة الأمنية، باعتبار ذلك ضرورياً لتعزيز الثقة ومنع تكرار الانتهاكات.

دعم الضحايا: توجد مساحة واسعة من الاتفاق حول أهمية تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والاقتصادي للفئات المتضررة من النزاع.

المجالات الأكثر حساسية:

المساءلة الجنائية: تتباين المواقف بشأن نطاق المساءلة والجهات التي ينبغي أن تشملها، إضافة إلى طبيعة الآليات القضائية المناسبة للتعامل مع الانتهاكات الجسيمة.

فتح الأرشيف والوثائق: تبرز اختلافات حول آليات الوصول إلى المعلومات، والفترات الزمنية التي ينبغي أن تشملها عمليات التوثيق والتحقيق.

العلاقة بين العدالة والمصالحة: ما يزال النقاش قائماً بين من يرى أن العدالة شرط للمصالحة، ومن يعتبر أن المصالحة تمثل مدخلاً ضرورياً لتحقيق العدالة.



3.4 دور الأحزاب في دعم العدالة الانتقالية

لا يقتصر دور الأحزاب على المشاركة في النقاشات السياسية، بل يمتد إلى الإسهام المباشر في إنجاح أو تعثر مسارات العدالة الانتقالية.

وفي هذا السياق، يمكن للأحزاب أن تضطلع بعدد من الأدوار المهمة، منها:

المساهمة في التشريع: من خلال دعم القوانين والسياسات المتعلقة بالعدالة الانتقالية وضمان توافقها مع المعايير الوطنية والدولية.

تعزيز الحوار: عبر تشجيع النقاشات العامة بين مختلف المكونات السياسية والاجتماعية حول قضايا الماضي والمستقبل.

دعم الضحايا: من خلال تبني سياسات تراعي احتياجات الضحايا وتدعم مشاركتهم في عمليات صنع القرار المتعلق بالعدالة الانتقالية.

المساهمة في الإصلاح المؤسسي: عبر الدفع نحو إصلاح المؤسسات العامة وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون.

الحد من الخطابات الإقصائية: من خلال تبني خطاب سياسي يركز على التعايش والشمولية الوطنية بدلاً من خطاب التخوين والتحريض.



3.5 نحو شراكة وطنية للعدالة الانتقالية

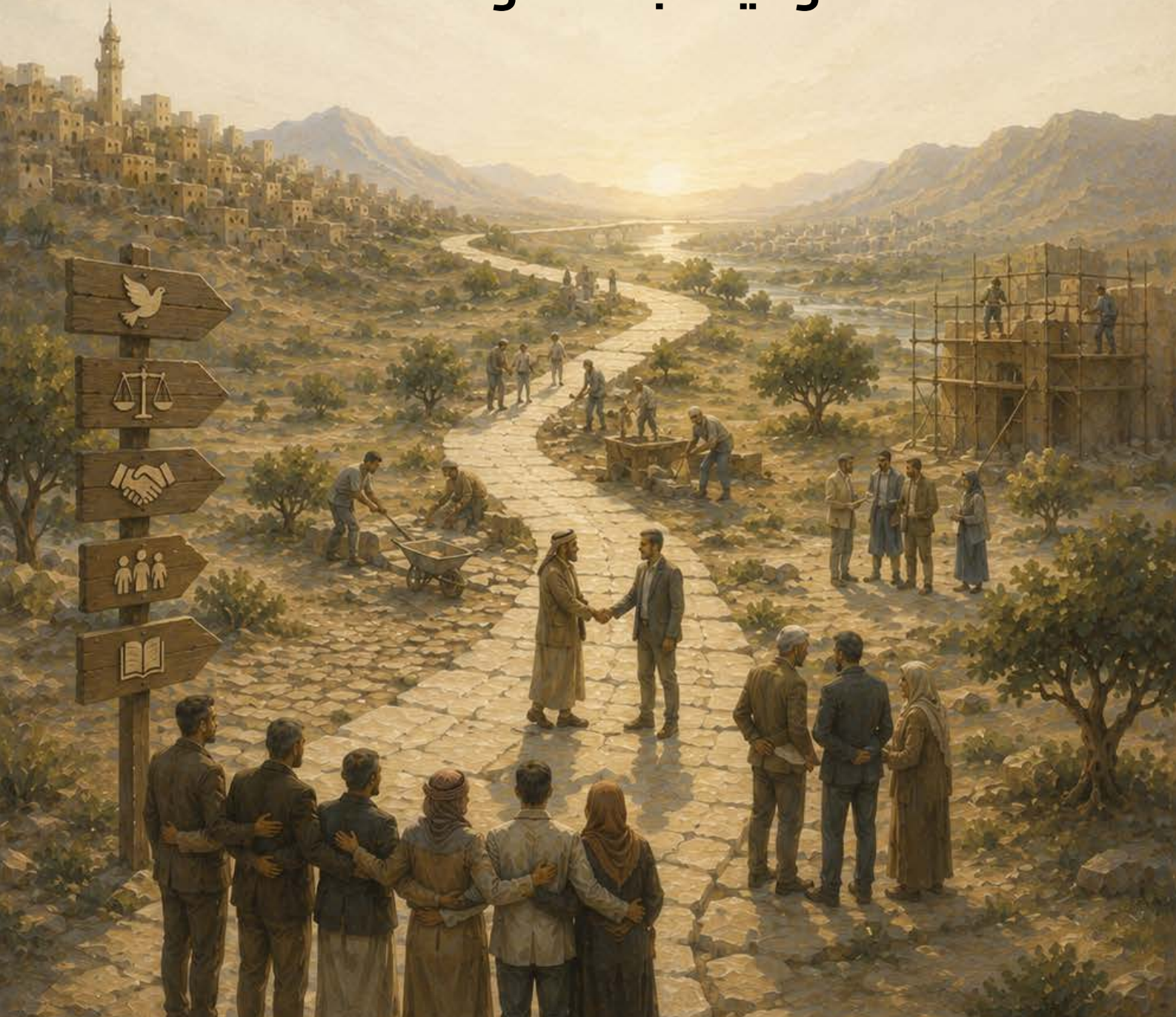
تشير التجارب الدولية إلى أن العدالة الانتقالية تكون أكثر استدامة عندما تتحول من مشروع خاص بالنخب السياسية إلى مشروع وطني تشارك فيه مختلف فئات المجتمع.

وفي اليمن، يتطلب ذلك بناء شراكة واسعة تضم:

- الأحزاب والقوى السياسية.
- منظمات المجتمع المدني.
- الضحايا والناجين.
- المؤسسات الحكومية.
- الأكاديميين والخبراء.
- القيادات المجتمعية والدينية.
- النساء والشباب.
- وسائل الإعلام.

وتسمح هذه المقاربة بتوسيع قاعدة الدعم المجتمعي للعدالة الانتقالية، وتقليل مخاطر احتكارها من قبل طرف أو جهة بعينها.

الفصل الرابع : خارطة الطريق التنفيذية وآليات بناء التوافقات



لا يمكن لأي مشروع للعدالة الانتقالية أن ينجح في بيئة منقسمة دون وجود آليات عملية لإنتاج التوافقات السياسية والاجتماعية .

فالعدالة الانتقالية ليست مجرد حزمة من القوانين والمؤسسات، إنما هي عملية تفاوض مستمرة بين أطراف تحمل روايات متباينة للماضي ومصالح مختلفة تجاه المستقبل. وفي الحالة اليمنية، حيث تتعدد مراكز النفوذ وتتداخل الانقسامات السياسية والجغرافية والاجتماعية، يُصبح بناء التوافق شرطاً لنجاح أي مسار للعدالة الانتقالية.

الحوار الوطني المفتوح

يمثل الحوار الوطني المفتوح الركيزة الأولى لبناء التوافقات الاستراتيجية اللازمة لتصميم وتنفيذ العدالة الانتقالية. ونظراً لاختلاف مواقف القوى السياسية اليمنية بشأن تفسير الانتهاكات، وتحديد المسؤوليات، ومستقبل الدولة، فإن الحوار المنظم يُمثل ضرورةً لتقريب وجهات النظر وبناء الثقة بين الأطراف. ومن أجل تعزيز فرص نجاح هذا الحوار، يُستحسن أن يُبدأ بالقضايا التي أظهرت نتائج التحليل وجود توافق نسبي بشأنها، مثل الإصلاح المؤسسي، وتوثيق الانتهاكات، وإصلاح السلطة القضائية، وجبر ضرر الضحايا، وأهمية منع تكرار الانتهاكات. وفي مرحلة ثانية ينتقل الحوار تدريجياً إلى القضايا الأكثر تعقيداً، بما في ذلك نطاق المساءلة، والفترات الزمنية التي تشملها عمليات كشف الحقيقة، والعلاقة بين تطبيق العدالة الانتقالية واستعادة مؤسسات الدولة، وشروط المصالحة والعفو .

يتيح هذا التدرج بناء أكبر قدرٍ من الثقة والتوافق قبل مناقشة الملفات الأكثر حساسية. ويهدف هذا المسار إلى إنشاء قنوات تواصلٍ دائمةٍ بين جميع الأطراف السياسية والاجتماعية، بما يضمن مناقشة القضايا الخلافية بصورة مؤسسية بدلاً من تركها للصراع الإعلامي أو المواجهة السياسية المباشرة .

كما يسمح الحوار ببلورة فهم مشترك للمبادئ الأساسية للعدالة الانتقالية، وخاصة ما يتعلق بكشف الحقيقة، وجبر الضرر، والمساءلة، والإصلاح المؤسسي.

ولتحقيق ذلك، ينبغي عقدُ جلساتٍ دوريةٍ تضم القوى السياسية الرئيسية، وممثلي الضحايا، ومنظمات المجتمع المدني، والقيادات الاجتماعية، مع الاستعانة بخبراء محليين ودوليين يمتلكون خبرة في إدارة النزاعات والتحولت السياسية .



كما يجب أن تخضع مخرجات الحوار للتوثيق والمتابعة المستمرة لضمان تحويل التفاهات النظرية إلى إجراءات عملية قابلة للتنفيذ، وهكذا يتم إنشاء أدبيات مكتوبة متوافقة عليها بخصوص العدالة الانتقالية.

وتتمثل أهم مؤشرات نجاح هذا المسار في استمرارية الحوار رغم الأزمات السياسية، وتراجع الخطابات العدائية بين الأطراف، وقدرة المشاركين على إنتاج حلول مشتركة للقضايا الخلافية بدلاً من إعادة إنتاج الانقسامات القائمة.

ميثاق الشرف السياسي

تُظهر تجارب التحولات السياسية أن الاتفاقات الرسمية غالباً ما تكون غير كافية إذا لم تدعم بإطار أخلاقي وسياسي ينظم سلوك الفاعلين الرئيسيين. ومن هنا تبرز أهمية تبني ميثاق شرف سياسي يحدد القواعد الأساسية التي تلتزم بها القوى المشاركة في مسار العدالة الانتقالية.

ويهدف الميثاق إلى حماية العملية الانتقالية من التوظيف السياسي، وتعزيز الثقة المتبادلة بين الأطراف، وضمان الالتزام بالمبادئ الأساسية للعدالة وعدم تحويلها إلى أداة للصراع أو الانتقام.

يتضمن الميثاق الالتزامات الجوهرية التالية:

- الامتناع عن التحريض الإعلامي وخطابات الكراهية.
 - رفع الحماية السياسية عن الأفراد المتورطين في الانتهاكات الجسيمة.
 - التعاون الكامل مع آليات التحقيق والتدقيق.
 - عدم استخدام ملفات الضحايا والانتهاكات لتحقيق مكاسب سياسية أو انتخابية.
- كما يتطلب الميثاق إنشاء آليات رقابة مستقلة لمتابعة الالتزام بنوده تتضمن جهات رقابية تتفق عليها الأحزاب، لإصدار تقارير دورية توضح مستوى الامتثال والانتهاكات المحتملة، بما يضمن تحويله من إعلان رمزي إلى أداة عملية لتعزيز الثقة والاستقرار.



4.1 دليل الخطاب السياسي المشترك

تمثل اللغة السياسية أحد أهم العوامل المؤثرة في نجاح أو فشل العدالة الانتقالية. فالكلمات المستخدمة في وصف الماضي وتحديد المسؤوليات ورسم ملامح المستقبل لا تعكس فقط مواقف سياسية، إنما تسهم في تشكيل الإدراك العام وإعادة إنتاج الصراعات أو تجاوزها. ولذلك، تبرز الحاجة إلى تطوير خطاب سياسي جامع يستند إلى مجموعة من المبادئ الأساسية، أول هذه المبادئ هو الاعتراف بالتنوع باعتباره مصدر قوة وطنية وليس تهديداً للوحدة. أما المبدأ الثاني فيتمثل في التأكيد على أن العدالة الانتقالية "عملية تشمل جميع الضحايا وجميع المناطق دون تمييز أو انتقائية". كما ينبغي التأكيد على أن الهدف النهائي ليس إدارة الماضي فقط، بل بناء مستقبل أكثر استقراراً وعدالة.

ويجب أن يقوم الخطاب المشترك كذلك على مبدأ المسؤولية الفردية، بحيث تتم محاسبة الأشخاص المتورطين في الانتهاكات دون تحميل جماعات أو مناطق أو أحزاب بأكملها مسؤولية أفعال أفرادها. فالمساءلة الجماعية غالباً ما تؤدي إلى تعميق الانقسامات وإضعاف فرص المصالحة.

المصطلح الإقصائي	البديل المتوازن
تصفية الحسابات	المساءلة القانونية العادلة
عدالة المنتصر	العدالة الانتقالية التشاركية
الصفقات السياسية	المصالحة الوطنية الجامعة

4.2 خارطة الطريق التنفيذية للعدالة الانتقالية في اليمن بعد انتهاء الحرب

استناداً إلى تحليل مواقف القوى السياسية اليمنية، يتضح أن نجاح العدالة الانتقالية يتطلب مساراً تدريجياً يراعي تعقيدات الواقع السياسي والأمني، ومستويات التوافق والاختلاف بين مختلف الفاعلين. وانطلاقاً من ذلك، يقدم هذا الدليل خارطة طريق متعددة المراحل، تستند إلى مقارنة تدريجية تجمع بين الواقعية السياسية ومبادئ العدالة الانتقالية، وتهدف إلى بناء التوافقات بصورة تراكمية، من خلال البدء بالقضايا التي أظهرت نتائج التحليل وجود توافق نسبي بشأنها، ثم الانتقال تدريجياً إلى القضايا الأكثر تعقيداً وخلافاً، بما يعزز فرص التنفيذ ويحد من مخاطر تعثر المسار.

مرحلة التهيئة وبناء الثقة

تمثل هذه المرحلة الأساس الذي تُبنى عليه بقية مراحل العدالة الانتقالية، وتتمثل أولويتها الرئيسية في خلق بيئة سياسية وأمنية تسمح بإطلاق العملية الانتقالية دون مخاطر الانهيار أو العودة إلى الصراع.

تبدأ هذه المرحلة من تثبيت وقف إطلاق النار، وضمان فتح الطرق والمنافذ، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق.

كما تشمل إطلاق برامج لبناء الثقة بين الأطراف المتصارعة، مثل تبادل الأسرى والمحتجزين، والكشف الأولي عن مصير المفقودين، ووقف الحملات الإعلامية التحريضية.

مرحلة الإطار القانوني والمؤسسي

بعد استكمال مرحلة التهيئة، تنتقل العملية إلى بناء البنية القانونية والمؤسسية اللازمة لتنفيذ العدالة الانتقالية، وتشمل هذه المرحلة إقرار قانون العدالة الانتقالية من خلال مؤسسة تشريعية توافقية، وإنشاء الهيئات والمؤسسات المختصة بتنفيذ مختلف مكونات العملية، وتنشأ خلال هذه المرحلة هيئة الحقيقة والإنصاف، وهيئة جبر الضرر، ووحدة البحث عن المفقودين، والنيابات والمحاكم المختصة.

وهنا يجب أن نشير إلى جهود الدولة في هذا السياق حيث أنشأت آلية وطنية مختصة بالرصد والتوثيق والتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة على أراضي الجمهورية اليمنية



بموجب القرار الجمهوري رقم (140) لسنة 2012م وتعديلاته، وقد أنشئت اللجنة في سياق التحولات السياسية التي شهدتها اليمن .

وتستند الولاية القانونية للجنة - إلى جانب القرار الجمهوري المنشئ لها وتعديلاته - إلى نصوص المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، فضلاً عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالشأن اليمني، ومن أبرزها القرار رقم (2051) لسنة 2012م والقرار رقم (2140) لسنة 2014م، إضافة إلى قرارات مجلس حقوق الإنسان المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في اليمن.

مرحلة كشف الحقيقة وجبر الضرر

تعدّ هذه المرحلة أساساً للعدالة الانتقالية، حيث تبدأ المؤسسات المختصة في تنفيذ مهامها الجوهرية المتعلقة بكشف الحقيقة والاعتراف بالضحايا وإنصافهم، وتباشر هيئة الحقيقة والإنصاف استقبال الشهادات والإفادات من الضحايا والشهود والمسؤولين السابقين، وإجراء التحقيقات المتعلقة بالانتهاكات، كما تنظم جلسات استماع عامة تسمح للضحايا بسرد تجاربهم أمام المجتمع.

مرحلة المساءلة والإصلاح المؤسسي

تمثّل هذه المرحلة الاختبار الحقيقي لجديّة الدولة والقوى السياسية في مكافحة الإفلات من العقاب. فبعد استكمال جانب مهم من عملية كشف الحقيقة، تبدأ المؤسسات القضائية المختصة النظر في القضايا المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة، ويتم التركيز على المسؤولية الفردية بدلاً من العقاب الجماعي، مع توفير جميع ضمانات المحاكمة العادلة للمتهمين.

مرحلة المصالحة الوطنية وترسيخ الضمانات

بعد إنجاز المراحل الأساسية للعدالة الانتقالية، تنتقل العملية إلى مرحلة ترسيخ المصالحة الوطنية وبناء الذاكرة الجماعية المشتركة. وتشمل هذه المرحلة تنفيذ برامج المصالحة المجتمعية على المستوى المحلي، ودعم المبادرات التي تعزز التعايش بين المجتمعات المتضررة، وإطلاق مشاريع تنموية في المناطق الأكثر تضرراً من النزاعات.



4.3 مؤشرات قياس نجاح خارطة الطريق

يتطلب تنفيذ هذه الخارطة وجود نظام متكاملٍ للمتابعة والتقييم، يعتمد على مؤشرات كمية ونوعية تسمح بقياس التقدم المحرز بصورة دورية.

المستوى	المؤشرات الرئيسية
المستوى السياسي	عدد الاتفاقيات المنفذة، مستوى مشاركة القوى السياسية في مؤسسات العدالة الانتقالية، تراجع مؤشرات الاستقطاب السياسي.
المستوى الحقوقي	عدد الانتهاكات الموثقة، عدد الضحايا الذين حصلوا على التعويض أو الاعتراف الرسمي، نسبة القضايا التي تمت معالجتها.
المستوى المؤسسي	حجم الإصلاحات المنجزة داخل الأجهزة الأمنية والقضائية والإدارية، مستوى ثقة المواطنين بهذه المؤسسات.
المستوى المجتمعي	انخفاض النزاعات المحلية، ارتفاع مستويات الثقة الاجتماعية، تحسن مؤشرات التماسك الوطني والتعايش بين مختلف المكونات.

الفصل الخامس

الخلاصة العامة والتوصيات



يقدم هذا الفصل الاستنتاجات الرئيسية للدراسة والتوصيات الاستراتيجية الموجهة للقوى السياسية والحكومة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي.

5.1 الخلاصة العامة

يهدف هذا الدليل إلى تحليل مواقف القوى السياسية اليمنية تجاه العدالة الانتقالية، والكشف عن أنماط التقارب والتباعد بينها، واستشراف فرص بناء توافق وطني قادر على دعم مسار عدالة انتقالية شاملٍ ومستدام. وقد أظهرت النتائج أن المشهد السياسي اليمني لا يتسم بالاستقطاب الثنائي البسيط بين مؤيدٍ ومعارضٍ للعدالة الانتقالية، بل يتكون من طيفٍ واسعٍ من المواقف المتباينة التي تتأثر بالخلفيات الأيديولوجية، والتجارب السياسية، والمواقع التي شغلها القوى المختلفة خلال مراحل الصراع.

وكشفت التحليلات الإحصائية أن هناك توافقاً نسبياً بين معظم القوى السياسية حول أهمية جبر الضرر وتعويض الضحايا، باعتبارها القضية الأقل إثارة للخلاف والأكثر قبولا لدى مختلف الفاعلين.

في المقابل، برزت المسألة القانونية باعتبارها القضية الأكثر حساسية وإثارة للانقسام، خاصة لدى القوى التي ارتبطت بشكل مباشر أو غير مباشر بمؤسسات السلطة خلال الفترات السابقة. كما بينت النتائج أن القوى الحديثة تميل إلى تبني مقاربة شاملة للعدالة الانتقالية تركز على المسألة وكشف الحقيقة والإصلاح المؤسسي، في حين تفضّل القوى التقليدية مقاربة أكثر تحفظاً تركز على المصالحة والاستقرار السياسي، مع إبداء تحفظاتٍ واضحة تجاه آليات المحاسبة الواسعة.

وأظهرت الدراسة كذلك أن فرض نجاح العدالة الانتقالية لا تعتمد فقط على تصميم المؤسسات أو إصدار التشريعات، وإنما ترتبط بدرجة أكبر بقدرة الفاعلين السياسيين على بناء توافقاتٍ استراتيجية تتجاوز منطق الصراع الصفري، وتؤسس لشراكة وطنية قائمة على الاعتراف المتبادل بالمظالم والمسؤوليات.

وتؤكد هذه النتائج أن العدالة الانتقالية في اليمن ليست مجرد استحقاق قانوني أو حقوقي، بل تمثل مشروعاً سياسياً ومجتمعياً لإعادة بناء العقد الاجتماعي وترميم العلاقة بين الدولة والمواطنين، بما يسمح بطي صفحة الصراع دون تجاهل آثاره أو إهمال حقوق ضحاياه.

5.2 الاستنتاجات الرئيسية

- يمكن تلخيص أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة في عدد من النقاط الأساسية:
1. يوجد إجماعاً واسعاً بين القوى السياسية المختلفة على أهمية معالجة آثار الصراع، إلا أن هذا الإجماع يتراجع بصورة ملحوظة عند الانتقال من المبادئ العامة إلى التفاصيل التنفيذية المتعلقة بالمساءلة وتحديد المسؤوليات.
 2. تشكل قضية جبر الضرر نقطة انطلاق مناسبة لبناء التوافقات السياسية، نظراً لارتفاع مستوى القبول بها لدى مختلف القوى مقارنة ببقية مكونات العدالة الانتقالية.
 3. تمثل المساءلة القانونية أكبر عقبة أمام تحقيق توافقٍ سياسي شامل، بسبب مخاوف بعض القوى من تحولها إلى أداة للإقصاء السياسي أو الانتقام.
 4. تلعب منظمات المجتمع المدني والضحايا دوراً محورياً في الحفاظ على الطابع الحقوقي للعدالة الانتقالية ومنع اختزالها في تسويات سياسية بين النخب.
 5. لا يمكن تحقيق عدالة انتقالية فعالة في ظل استمرار النزاع المسلح أو غياب الحد الأدنى من الاستقرار السياسي والأمني.
 6. يرتبط نجاح العدالة الانتقالية ارتباطاً مباشراً بقدرة الدولة على تنفيذ إصلاحات مؤسسية حقيقية داخل الأجهزة الأمنية والقضائية والإدارية.
 7. تزداد فرص نجاح العملية كلما اتسعت دائرة المشاركة المجتمعية، وارتفع مستوى الشفافية، وتعززت الثقة بين الفاعلين المختلفين.

5.3 التوصيات

يوصي الدليل بمجموعة من التوصيات العملية التي تهدف إلى تعزيز فرص نجاح العدالة الانتقالية في اليمن، بما يراعي خصوصية السياق اليمني، ويستند إلى مستويات التوافق والاختلاف بين القوى السياسية.

أولاً: توصيات للقوى السياسية

- التعامل مع العدالة الانتقالية باعتبارها مشروعاً وطنياً جامعاً لا أداة لتحقيق مكاسب حزبية أو تصفية حسابات سياسية.
- الالتزام بمبدأ المسؤولية الفردية، والابتعاد عن الخطابات التي تكرر الانقسامات المناطقية أو الحزبية أو الاجتماعية.
- تبني ميثاق شرف سياسي ملزم ينظم سلوك الأطراف المشاركة في العملية الانتقالية.

ثانياً: توصيات للحكومة ومؤسسات الدولة

- الإسراع في إعداد إطار قانوني شامل للعدالة الانتقالية يستند إلى المعايير الدولية ويأخذ في الاعتبار خصوصية السياق اليمني.
- ضمان استقلال المؤسسات المكلفة بتنفيذ العدالة الانتقالية، وتوفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لعملها.
- إطلاق برامج إصلاح مؤسسي بشكل مبكر داخل الأجهزة الأمنية والقضائية.

ثالثاً: توصيات للمجتمع المدني

- تعزيز جهود التوعية المجتمعية بمفهوم العدالة الانتقالية وأهدافها.
- العمل على تمثيل الضحايا والدفاع عن حقوقهم خلال جميع مراحل العملية.
- لعب دور رقابي مستقل لمتابعة تنفيذ الالتزامات الحكومية والسياسية.

رابعاً: توصيات للمجتمع الدولي

- دعم العملية الانتقالية من خلال تقديم المساندة الفنية والمالية، والمساهمة في بناء القدرات الوطنية.
- ربط الدعم الدولي بمعايير واضحة تتعلق بالشفافية والاستقلالية واحترام حقوق الضحايا.
- تجنب فرض نماذج جاهزة لا تنسجم مع الواقع اليمني.

توصيات عملية ذات أولوية عاجلة

- إنتاج روابط موازية خاصة بالضحايا والمجتمع المدني من جهة، والأحزاب السياسية والقوى السياسية من جهة أخرى، حيث يتيح هذا التوجه تحقيق تكامل المسارات وتنسيق الأدوار وإيجاد مستوى من الرقابة المتبادلة بين الضحايا والأحزاب السياسية على حد سواء.
- بناء قدرات روابط الضحايا ومنظمات المجتمع المدني لضمان عدم استبعاد أي جهة في هذه العملية.
- إنشاء منتدى يجمع الأحزاب والقوى السياسية بشكل دوري.
- تأهيل القيادات الشابة حول العدالة الانتقالية.
- الاستفادة من جهود المصالحة المحلية والموروث اليمني في الإنصاف ورصد الانتهاكات.



خاتمة

إن العدالة الانتقالية تمثل واحدة من أهم الأدوات المتاحة لمعالجة إرث الانتهاكات والصراعات المتراكمة .

فالدول لا تُبنى على النسيان، كما أنها لا تستقر على الانتقام وبين هذين الخيارين تبرز العدالة الانتقالية باعتبارها محاولة لإيجاد توازن دقيق بين حق الضحايا في الإنصاف وحق المجتمع في السلام والاستقرار.

ومن ثمّ، فإن نجاح هذا المسار سيظل مرهوناً بقدرة اليمنيين، بمختلف انتماءاتهم السياسية والاجتماعية، على تحويل آلام الماضي إلى فرصة لبناء مستقبل أكثر سلاماً وعدالة ومواطنة، يكون فيه القانون فوق الجميع، وتكون كرامة الإنسان هي الأساس الذي تقوم عليه الدولة.





منظمة سام للحقوق والحريات

دليل عملي موجه للأحزاب والقوى السياسية اليمنية

حول العدالة الانتقالية